أثر الثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت

The Impact of Security Culture
in Enhancing Societal Security in the State of Kuwait

إعداد

د. خالد يعقوب يوسف العمار
دكتوراه في فلسفة علم الاجتماع والجريمة
كلية الشرطة – أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية – الكويت

أثر الثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت

د. خالد يعقوب يوسف العمار

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت، وذلك من خلال قياس أثر كل من ثقافة الانتماء الوطني، وثقافة الأنظمة والقوانين، وثقافة حقوق الإنسان في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها.

تم إعداد استبانة بهدف قياس أثر الثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت، وتكونت من (15) فقرة موزعة على ثلاث مجالات، وهي: ثقافة الانتماء الوطني، وثقافة الأنظمة والقوانين، وثقافة حقوق الإنسان. وتم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عددها (50) فرداً من العاملين في الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في وزارة الداخلية الكويتية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لثقافة الانتماء الوطني في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لثقافة الأنظمة والقوانين في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت، في حين لم تظهر نتائج الدراسة جود أثر ذو دلالة إحصائية لثقافة حقوق الإنسان في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

أوصت الدراسة بضرورة تضافر جهود كل المؤسسات المتخصصة بالأمن المجتمعي في دولة الكويت من أجل العمل على بناء ثقافة أمنية بين مختلف فئات الشعب، وتضمين المناهج المدرسية منذ المراحل الدراسية الأولى لمفاهيم حقوق الإنسان، ومختلف الأبعاد والعناصر المرتبطة بهذا المفهوم، كما أوصت الدراسة بضرورة التنسيق الفعال والمتكامل بين الأسرة ومؤسسات الدولة من أجل نشر الثقافة الأمنية التي تعزز القيم المرتبطة بالأمن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية:

الثقافة الأمنية، الأمن المجتمعي، ثقافة الانتماء الوطني، ثقافة الأنظمة والقوانين، ثقافة حقوق الإنسان، الكويت.

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of security culture in enhancing societal security in the State of Kuwait, by measuring the impact of the culture of national affiliation, the culture of regulations and laws, and the culture of human rights in enhancing societal security in the State of Kuwait. The study followed the descriptive analytical method due to its suitability to the nature of the current study, answering its questions, and testing its hypotheses.

A questionnaire was prepared with the aim of measuring the impact of security culture in enhancing societal security in the State of Kuwait. It consisted of (15) paragraphs distributed over three dimensions: the culture of national affiliation, the culture of regulations and laws, and the culture of human rights. The questionnaire was distributed to the study sample of (50) individuals working in the General Administration of Security Relations and Media in the Kuwaiti Ministry of Interior.

The results of the study showed the presence of a statistically significant impact of the culture of national affiliation in enhancing societal security in the State of Kuwait. The results of the study also showed the presence of a statistically significant impact of the culture of regulations and laws in enhancing societal security in the State of Kuwait, while the results of the study did not show a statistically significant impact of the culture of human rights in enhancing societal security in the State of Kuwait.

The study recommended the necessity of concerted efforts of all institutions related to societal security in the State of Kuwait to work on building a security culture among the various groups of people, and to include in school curricula from the first school stages the concepts of human rights, and the various dimensions and elements associated with this concept. The study also recommended the necessity of effective and integrated coordination between the family and state institutions to spread a security culture that enhances the values related to societal security.

Keywords:

Security culture, Societal security, Culture of national affiliation, Culture of regulations and laws, Culture of human rights, Kuwait.

المقدمة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا" (أخرجه الترمذي). لعل هذه الكلمات هي تلخيص شامل لمفهوم الأمن المجتمعي، وانعكاس لحقيقة ما يجب أن يكون عليه هذا الأمن حتى يتحقق الأمان الذي ينشده بنو البشر لمستقبلهم ومستقبل أبنائهم. وقد تضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الأمن المجتمعي كجزء من الأمن الإنساني، والذي عرّفه بأنه "أمن المجتمع الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والسياسي، والحفاظ على تقاليد المجتمع وثقافته ولغاته وقيم المشتركة، وإلغاء التمييز بكافة أشكاله، ومنع الصراعات العرقية، وحماية السكان" (United Nations Development Program UNDP, 1994, p.22). إذاً، فالأمن المجتمعي هو حياة اجتماعية آمنة، يعيشها الفرد مطمئناً على أمنه وقوت يومه ومكانه الذي يعيش فيه مع أسرته.

ومفهوم الأمن في إطاره السوسيولوجي يعني غياب الخطر المادي، وتوفر الحماية من القلق النفسي، إذ يفقد الفرد شعوره بالأمن والطمأنينة عندما يواجه التهديد بالخطر، سواء كان الخطر ناشئاً عن دوافع الأفراد التي لا يتمكن من السيطرة عليها والتي تؤدي الى حدوث صراعات داخلية، أو من الظروف الاجتماعية الي يعيش فيها الفرد. وقد أورد (ماسلو) بأن العوامل التي تنتاب الفرد في حالة فقدان الأمن تتمثل في الشعور بالرفض أو النبذ في المجتمع، والشعور بالذنب والرغبة في العزلة، أو لخوف من أحداث الحياة، وفقدان احترام الذات (كريم، 2020).

ونتيجة لتطور المجتمعات البشرية وازدياد أفرادها، ازدادت نتيجة لذلك احتياجاتهم الأمنية، وأصبح الاحتياج الأمني يشمل كل ما يتعلق بالإنسان من أمن جسده، ومعاشه، ومجتمعه، إلى أمن حرياته وحقوقه، وأصبح الأمن يشكل ركناً من أركان وجوده الإنساني والاجتماعي، وبتطور تلك المجتمعات البشرية، واختلاف أساليب وأنماط حياتها واجهت صعوبات في الحفاظ على أمنها، ومراقبة وضبط سلوك أفرادها، علاوة على شعورها بالخطر السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، في مواجهة المجتمعات البشرية الأخرى التي قد تشكل

خطراً عليها، ما أوجد الحاجة إلى البحث عن آليات وطرق تعزيز الأمن المجتمعي من خلال العوامل المؤثرة فيه (Gosh et al., 2016).

إلا أن مفهوم الأمن بمعناه الشامل ينطوي على أبعاد تختلف بين كل من أمن الدول وأمن المجموعات وأمن الأفراد، فقد أوضح زقاغ (2011) بأن أمن الدول يتمثل في السيادة والقوة التي تسعى الدول إلى بلوغها من خلال تعزيز أمنها الوطني، في حين أن أمن الجماعات يتمثل في هوية هذه الجماعة وحمايتها لهويتها بما يخدم مصالح الجماعة، أما أمن الأفراد فهو ما يتمثل في نزعة البقاء والرغبة في تحقيق الرفاه، وهذا هو ما يمثل الأمن المجتمعي، ويميزه عن غيره من أمن الدول أو أمن الجماعات.

وحتى يتحقق الأمن المجتمعي بشكله الصحيح لا بد من توفر مقومات تتمثل في الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، مثل التماسك بين أفراد المجتمع والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة تعزز من الانتماء والوحدة الوطنية، والتعاطف بين أبناء الوطن الواحد، إلى جانب المبادئ الأخلاقية والاستقرار السياسي والأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي، ووجود أجهزة أمن ومؤسسات تربوية وجهاز قضائي عادل، إلى جانب المؤسسات العقابية والإصلاحية، وكذلك توفير المؤسسات الاجتماعية والخيرية عوامل ضرورة لتحقيق الأمن المجتمعي المنشود وترسيخه، وهذا ما يؤكد على أن مقومات الأمن المجتمعي يجب أن تكون ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية على حد سواء (وناسي، 2021).

ويعتبر مفهوم الأمن المجتمعي من بين التحديات الأمنية الجديدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة، إذ حظي هذا المفهوم بقدر كبير من الاهتمام، وكان محلاً للنقاش والجدل، خاصة أن هذا المفهوم ينص على أن المجتمع هو موضوع الأمن وإطاره المرجعي، ولا يعتبر المجتمع شيئاً مادياً ملموساً، كما لا يمكن عزله وتحديده بأي منطق، ولا يمكن للتدابر الوقائية مثل الجدران والأسوار أن تحميه، علاوة على ذلك، لا يمكن تأمينه بطرق الحماية العادية، فالمجتمع أكر من جماعة أو مجموعة محددة من الأشياء. وقد جادل "باري بوزان Barry Buzan" بأن المفاهيم التقليدية التي تقوم عليها الدراسات الأمنية، أصبحت غير ذات صلة

بتحولات الواقع، ودافع عن أهمية إدخال مفاهيم جديدة للأمن، وعمل من خلالها على توسيع مفهوم الأمن على نحو واضح (Saleh, 2010).

ومن أجل بناء أمن مجتمعي راسخ وثابت، فإن هناك حاجة إلى تأسيس ثقافة أمنية قادرة على تحقيق التكامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري بين أفراد المجتمع الواحد، ولعل دول الخليج العربية عامة، ودول الكويت على وجه التحديد، قد واجهت ضعفاً في هذا الإطار منذ نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، إذ أورد الرميحي (1988) أن دولة الكويت واجهت ضعفاً في تعزيز الدور الثقافي في تنمية المجتمع، فخطط التعليم في دول مجلس التعاون عموماً، ودولة الكويت على وجه الخصوص، اعتمدت بشكل عام التعليم الكمي، وأصبح التعليم موجهاً للوظيفة وليس التعليم بمعنى الأداة لفهم الحياة والمجتمع والعالم، وقد برزت مجموعة من الأدلة التي تكشف الاختلال في النظرية الثقافية للتنمية، منها غرس الرفض للمواطن المختلف بدلاً من إشاعة روح التسامح والمحبة والتعاون واحترام الرأي الآخر، وبهذا خلطت المناهج المدرسية بين القيم الثابتة والقيم المتحركة، فتبنت قيماً وانتماءات هي بطبيعتها متحركة على أنها ثابتة.

من هذا المنطلق، تعتبر الثقافة الأمنية من الركائز الأساسية في استقرار المجتمعات البشرية، كونها تشكل حالة من الوعي والتحصين لدى الأفراد من السلوكيات والأفعال والأفكار الضالة والهدامة التي تصدرها وتتبناها التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، والتي تنتجها أسباب عامة وأخرى خاصة. فالأسباب العامة تتمثل في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بينما الأسباب الخاصة تتمثل في انعدام الوازع الديني، والأسرة التي يعيش فيها الفرد ومستواه المادي، وعوامل نفسية كعدم الاتزان النفسي والعقلي، والحقد والكراهية، والمغامرات غير مدروسة العواقب، إلى جانب عدم تحمل المسؤولية، وتجربة الأمور غير الطبيعية. وهذا ما يقود بدوره إلى ضرورة اعتبار الثقافة الأمنية قضية اجتماعية لا يقتصر تطبيقها على المؤسسات الأمنية فقط، وإنما تتكامل فيها جهود كافة المؤسسات بالدولة، كمنظومة متعاونة، تتقاسم فيها الأدوار من أجل إعداد وتأهيل مجتمع آمن (الحمر وقفصي، 2023).

بناءً على ما سبق، ونظراً لأن الأمن المجتمعي هو مفهوم يتجاوز التدابير الوقائية التقليدية التي يمكن أن تحمي الأشياء المادية الملموسة، وبما أن الأمن المجتمعي هو ركيزة أساسية من ركائز استقرار الدول وتعزيز أمنها الوطني، فإن من الأهمية تعزيز هذا الأمن وفقاً لأسس فكرية وثقافية تتماشى مع هذا المفهوم، ومن هنا جاءت هذه الدراسة بهدف بيان أثر الثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من أهمية الأمن المجتمعي الذي يشكل ركيزة أساسية في حماية الأفراد والنهوض بالمجتمع وتنميته، وحماية الأفراد في هذا المجتمع، وبالتالي فإن تأثيرات الثقافة الأمنية على الأمن المجتمعي تصبح محل دراسة وبحث وتحليلي، حيث يمكن بيان أهمية البحث في شقيه العلمي والعمل على النحو الآتي:

-الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية للبحث في بناء إطار نظري حول كل من الثقافة الأمنية من جهة، والأمن المجتمعي من جهة أخرى، والعلاقة بينهما.

-الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية للبحث في تحليل أثر الثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت، وذلك من خلال دراسة ميدانية تتناول آراء عينة من العاملين في الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في وزارة الداخلية الكويتية.

أهداف البحث

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق هدفه الرئيس المتمثل في بيان أثر الثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت، وذلك عبر تحقيق جملة من الأهداف الفرعية على النحو الآتي:

-بيان أثر ثقافة الانتماء الوطني في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

-بيان أثر ثقافة الأنظمة والقوانين في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

-بيان أثر ثقافة حقوق الإنسان في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

مشكلة البحث وأسئلته

تشكل الثقافة الأمنية واحدة من أبرز المتغيرات التي تحتاج دولة الكويت إلى تعزيزها وتطويرها بدءاً من مرحلة التربية الأمنية في المراحل الدراسية المختلفة، وهو ما أكده الرميحي (1988) الذي أشار إلى وجود حاجة إلى إعادة النظر في الثقافة الأمنية التي يتم زرعها في عقول الناشئة من الشباب، نظراً لانعكاس ذلك على أمن المجتمع وتطوره، وهذا ما يعكس مشكلة البحث الحالي.

وبناءً عليه، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما أثر الثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

–السؤال الأول: ما أثر ثقافة الانتماء الوطني في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت؟

–السؤال الثاني: ما أثر ثقافة الأنظمة والقوانين في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت؟

–السؤال الثالث: ما أثر ثقافة حقوق الإنسان في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت؟

فرضيات البحث

تضمن البحث الفرضيات الآتية بصورتها العدمية:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

وتفرع عنها الفرضيات الآتية:

–لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لثقافة الانتماء الوطني في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

–لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لثقافة الأنظمة والقوانين في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

–لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لثقافة حقوق الإنسان في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

-حدود البحث

يتضمن البحث كلاً من الحدود الآتية:

-**الحدود الموضوعية:** أثر الثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

-**الحدود المكانية:** دولة الكويت.

-**الحدود البشرية:** الموظفون العاملون في الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في وزارة الداخلية الكويتية.

مصطلحات البحث

تضمنت الدراسة أهم المصطلحات الآتية:

-**الثقافة الأمنية:** "هي إعداد الفرد من الناحية الأمنية لكي يتمكن من مجابهة الحياة، وهي طريقة في التنشئة الاجتماعية تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية لحماية النشء من السلبية الهدامة التي تهدد أمن المجتمعات وسلامتها" (ملكاوي، 2020، ص153).

-**الأمن المجتمعي:** "حاله تتوفر فيها الحماية بكافة صورها الفردية والجماعية، والأمن والرفاه والاطمئنان للفرد والجماعة معاً، بالصورة المطلوبة على الوجه الذي تترسخ معه مقومات الحياة الاجتماعية" (الصبحيين والرصاعي، 2018، ص193).

الدراسات السابقة

قامت الحمر وقفصي (2023) بدراسة هدفت إلى بيان دور التربية الأمنية في استقرار المجتمعات ونموها واستدامتها، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي من أجل اختبار الفرضيات والإجابة على تساؤلات الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من المشاريع ذات العلاقة بالتربية الأمنية في المملكة المغربية، حيث تم اختيار (3) وزارات مقصودة معنية بتطبيق التربية الأمنية، وهي: وزارة التربية والتعليم، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، كما تم استخدام أداة تحليل المضمون للمشاريع في الجهات المختارة. أظهرت نتائج الدراسة بأن تطبيق مشاريع ومبادرات للتربية والثقافة الأمنية في المملكة المغربية جاءت عالية في وزارة الداخلية، وبلغ عددها 8 مشاريع، كما استخدمت أساليب متنوعة بلغ عددها 14 أسلوباً هادفاً إلى تعزيز الثقافة الأمنية بين أفراد المجتمع، ثم تلتها وزارة التربية والتعليم، وأخيراً جاءت وزارة العدل والشؤون

الإسلامية والأوقاف بالمرتبة الأخيرة حسب عدد المشاريع المنفذة والأساليب المستخدمة لتعزيز الثقافة الأمنية. كما أظهرت نتائج الدراسة بأن الدور التوعوي الأمني الذي تقوم به الوزارات عينة الدراسة يساهم في حماية الأمن المجتمعي وتعزيزه بشكل كبير.

وأجرى الأسمري (2020) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى تضمين أبعاد الأمن الفكري والثقافي في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية، ووضع تصور مقترح لتلك المناهج بالمملكة العربية السعودية في ضوء أبعاد الأمن الفكري والثقافي، وتكون مجتمع البحث من (518) معلماً ومعلمة من معلمي الدراسات الاجتماعية في منطقة عسير ومنطقة الباحة ومنطقة نجران، واشتملت عينة البحث على (49) معلماً، و(31) معلمة، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للبحث، واستعان بالاستبانة كأداة للبحث. أظهرت نتائج الدراسة أن مدى تضمين مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية لكل من (البعد الديني "العقائدي" – السياسي والعسكري "الوطني"– الثقافي والحضاري – الاجتماعي – الاقتصادي) من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفرد عينة البحث حول محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة وفقا لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي.

كما قامت ملكاوي (2020) بدراسة هدفت إلى وضع تصور تربوي لتعزيز التربية الأمنية في الأسرة والمدرسة في الأردن، من خلال تعزيز الثقافة الأمنية لدى طلبة المدارس، واتبعت الدراسة المنهج المسحي التطويري، وتكونت عينة الدراسة من (200) معلماً ومعلمة في مختلف الأقاليم الجغرافية في الأردن. أظهرت نتائج الدراسة أن التربية الأمنية لدى الأسر والمدارس في المملكة الأردنية الهاشمية كانت مرتفعة، في حين أن تعزيز التربية الأمنية جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج بأن تضمين الثقافة الأمنية في المناهج المدرسية لا يزال ضعيفاً.

في حين أجرى الصبحيين والرصاعي (2018) دراسة هدفت إلى قياس دور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين في الأردن، إذ اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (112) فرداً من القادة التربويين في

محافظة معان الأردنية. أظهرت نتائج الدراسة أن القادة التربويين يرون أن مناهج التعليم الأردنية قادرة بشكل كبير على تحقيق الأمن المجتمعي، بينما أشارت النتائج إلى ضعف دور المدرسة الأردنية في تحقيق هذا الأمر، كما أظهرت النتائج بأن الأمن المجتمعي أكثر عرضة للتهديدات في حال ضعف التربية الأمنية والثقافة الأمنية في المدارس.

كما قام العمري (2014) بدراسة هدفت إلى بيان دور انتشار استخدام تقنيات الاتصالات الشخصية الحديثة وأثرها في القيم الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي، وارتباط ذلك بالثقافة الأمنية لدى فئة الشباب، واتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وتكونت عينة الدراسة من (300) فرد من طلبة جامعة الملك سعود. أظهرت نتائج الدراسة بأن ثقافة الحوار، وثقافة التسامح مع الآخر، وثقافة حقوق الإنسان، وثقافة الانتماء الوطني، وثقافة الوسطية والاعتدال في الدين كانت من أبرز الأبعاد التي تؤثر في القيم الاجتماعية وتعزز الأمن المجتمعي، كما أظهرت النتائج بأن تضمين المناهج المدرسية للثقافة الأمنية سرّع من عملية تعزيز الأمن في المجتمع السعودي.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من عرض الدراسات السابقة بأنها تناولت الأمن المجتمعي من جوانب مختلفة، وارتباطه بالتنشئة الاجتماعية خاصة في مرحلة الدراسة، إذ اعتبرت الدراسات السابقة بأن ضعف التنشئة الاجتماعية غالباً ما يؤدي إلى ظهور مشكلات مجتمعية وأمنية، تؤثر بدورها على الأمن المجتمعي واستقراره وازدهاره. في حين أن الدراسة الحالية تناولت جزئية خاصة بالثقافة الأمنية على وجه الخصوص، على اعتبارها من مكونات التنشئة الأمنية، والتربية الأمنية، إلا أنها لا تنطوي تحت مظلة وزارات التربية ودورها التربوي في التوعية الأمنية، وإنما تتعدى الثقافة الأمنية هذا المفهوم لتشمل مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها كشريك فاعل في تعزيز الثقافة الأمنية في المجتمع.

كما يتضح بأن الدراسات السابقة تناولت مجتمعات عربية مختلفة، مثل المغرب والسعودية والأردن، في حين أن الدراسة الحالية تم تطبيقها على المجتمع الكويتي، وهو ما لم تتعرض له أي من الدراسات السابقة على حد اطلاع الباحث.

منهجية البحث

يتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي، والقائم على جمع المعلومات والوقائع حول ظاهرة ما، وتحليلها، من أجل الوقوف على طبيعة الحال في الفترة الراهنة وتوجيه العمل في الفترة المستقبلية، وهو المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة البحث الحالي، ويمكّن من الإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته، وتقديم تصور مستقبلي مقترح في ضوء النتائج التي سيتم التوصل إليها (عبيدات وآخرون، 2017، ص29). واتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل أثر الثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت، من خلال دراسة ميدانية تم تطبيقها على عينة من العاملين في الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في وزارة الداخلية الكويتية.

مجتمع البحث وعينته

تكون مجتمع البحث من العاملين في الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في وزارة الداخلية الكويتية، وتم اختيار المجتمع وفقاً للخبرات العلمية والميدانية التي يتمتع بها أفراد المجتمع، إضافة لتناول الدراسة للثقافة المجتمعية كجزء من مهام هذه الإدارة وأنشطتها، وبلغ إجمالي مجتمع الدراسة (55) فرداً من المعنيين بالشؤون الثقافية الأمنية في الوزارة. ونظراً لصغر حجم مجتمع البحث، تم اختيار العينة ممثلة للمجتمع ككل، وبعد توزيع الاستبانات على أفراد العينة بلغ عدد المستجيبين (50) فرداً لتصبح هي العينة النهائية للدراسة.

أداة البحث

تم إعداد أداة للدراسة (استبانة) هدفت إلى بيان أثر الثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت، استناداً للأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، وذلك من خلال دراسة ميدانية تم تطبيقها على العاملين في الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في وزارة الداخلية الكويتية من المعنيين بشؤون الثقافة الأمنية.

تكونت الاستبانة من قسمين، إذ تضمن القسم الأول المتغيرات الشخصية والوظيفية للمجيبين، وهي: (الجنس، والعمر، والمؤهل التعليمي، والخبرة)، في حين تضمن القسم الثاني

الفقرات الخاصة بالاستبانة والبالغ عددها (15) فقرة موزعة على (3) مجالات، وهي: (ثقافة الانتماء الوطني، ثقافة الأنظمة والقوانين، ثقافة حقوق الإنسان).

تم إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) إلكترونياً من خلال برنامج (Google forms)، وتم إرسال الرابط الخاص بالاستبانة لأفراد عينة الدراسة من أجل الإجابة على الفقرات الواردة فيها، وتم بعدها إدخال البيانات في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من أجل معالجة البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

صدق المحكمين

تم التحقق من صدق المحكمين من خلال توزيع أداة الدراسة بصورتها الأولية على عدد من المختصين في العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، وذلك للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة وشموليتها لمتغيرات الدراسة وإزالة الغموض في فقراتها، ولتحديد قدرة الاستبانة على تحقيق أهدافها التي وضعت من أجلها، وتم الأخذ بملاحظات المحكمين حول فقرات الاستبانة من حيث وضوح وسلامة صياغة الفقرات وملاءمتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، كما تم حذف بعض الفقرات، وإضافة فقرات جديدة، كما تم تعديل صياغة بعض الفقرات بناءً على توجيهات السادة المحكمين.

ثبات أداة البحث

تم التأكد من ثبات أداة البحث (الاستبانة) باستخدام مقياس الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لإجابات أفراد عينة الدراسة، حيث تعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس (70%) فأكثر (Sekaran & Bougie, 2014: 290, 296)، وكلما كانت قيم كرونباخ ألفا تشير إلى قيم أقرب إلى الواحد (1) كانت درجة الاتساق الداخلي عالية ومقبولة وتعد مؤشراً على ثبات أداة الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1) نتائج ثبات مجالات أداة الدراسة (الفا كرونباخ)

الرقم	المجالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
1	ثقافة الانتماء الوطني	5	0.719
2	ثقافة الأنظمة والقوانين	5	0.783
3	ثقافة حقوق الإنسان	5	0.713

	الكلي	15	0.738

يبين الجدول (1) أن إجابات العينة على مجالات الدراسة تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للعوامل ككل (0.738)، إذ بلغت قيمة كرونباخ الفا (0.719) لثقافة الانتماء الوطني، وبلغت (0.783) لثقافة الأنظمة والقوانين، كما بلغت (0.713) لثقافة حقوق الإنسان، وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير إلى قيم ثبات مناسبة.

وقد اعتمد الباحث المقياس التالي في وصف قيم المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها بناءً على استجابات أفراد عينة الدراسة:

2.33– فما دون منخفض

2.34– 3.67 متوسط

3.68– 5.00 مرتفع

وقد تم التوصل إلى هذه القيم من خلال المعادلة التالية:

(أعلى وزن – أقل وزن) / عدد الفئات = طول الفئة (5–1)/3 = 1.33

وعليه يكون الوصف كالتالي:

أقل وزن = 1 وأعلى وزن = 5

1+1.33 = 2.33 إذاً من 1.00 – 2.33 منخفض

2.34 + 1.33 = 3.67 إذاً من 2.34 – 3.67 متوسط

3.68 + 1.33 = (5.0) تقريباًإذاً من 3.68 – 5.00 مرتفع

وقام الباحث باستخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2): وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	*الفئة*	*العدد*	*النسبة%*
الجنس	ذكر	47	94
	أنثى	3	6
	المجموع	**50**	**%100**
العمر	أقل من 30	13	26
	30–39	20	40
	40–49	9	18
	50 فأكثر	8	16
	المجموع	**50**	**%100**
المؤهل التعليمي	بكالوريوس فأقل	44	88
	دراسات عليا	6	12
	المجموع	**50**	**%100**
الخبرة	أقل من 6	2	4
	من 6–أقل من 11	28	56
	من 11– أقل من 16	13	26
	16 فأكثر	7	14
	المجموع	**50**	**%100**

تشير النتائج الواردة في الجدول (2) إلى أن أعلى فئة في متغير الجنس كانت لفئة الذكور وبواقع (94%) وهو ما يعتبر منطقياً على اعتبار أن الجزء الأكبر من العاملين في الحقل الأمني بوزارة الداخلية الكويتية هم من الذكور. أما في متغير العمر بلغت النسبة الأكبر لفئة (30–39) وبواقع (40%) وهي الفئة العمرية التي تشغل وظائف إدارية ورتب عسكرية ذات صلة بالعمل الثقافي الأمني. أما في متغير المؤهل التعليمي بلغت النسبة الأكبر لفئة (بكالوريوس فأقل) بواقع (88%) على اعتبار أن غالبية العاملين في هذا المجال هم من حملة الشهادة الجامعية الأولى أو أقل. في حين بلغت النسبة الأكبر في متغير الخبرة لفئة (6–أقل من 11) سنة وبواقع (56%) وهو ما يعكس وجود خبرة وظيفية ملائمة لدى أفراد عينة الدراسة تمكنهم من فهم فقرات الاستبانة والإجابة عليها.

وبعد وصف الباحث لأفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الشخصية والوظيفية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة الثلاثة، وهي: ثقافة الانتماء

الوطني، وثقافة الأنظمة والقوانين، وثقافة حقوق الإنسان، وذلك بناءً على استجابات أفراد عينة الدراسة من العاملين في وزارة الداخلية الكويتية، في الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني، وهي الإدارة المعنية بشؤون الثقافة الأمنية في الوزارة.

وفيما يلي عرض للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة:

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	العوامل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
1	ثقافة الانتماء الوطني	4.55	0.81	87.50	مرتفع
2	ثقافة الأنظمة والقوانين	4.48	0.56	91.40	مرتفع
3	ثقافة حقوق الإنسان	3.99	0.69	85.60	مرتفع
	الكلي للمجالات	**4.34**	**0.69**	**88.20**	**مرتفع**

يلاحظ من الجدول (3) أن مجالات الدراسة كانت مرتفعة بمجملها، وقد بلغ المتوسط الحسابي (4.34) بأهمية نسبية (88.20)، وبلغ الانحراف المعياري (0.69) وهو ما يبين عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.55–3.99)، وجاء في الرتبة الأولى مجال ثقافة الانتماء الوطني بمتوسط حسابي (4.55) وأهمية نسبية (87.50)، وفي الرتبة الثانية جاء مجال ثقافة الأنظمة والقوانين بمتوسط حسابي (4.48) وأهمية نسبية (91.40)، في حين جاء في الرتبة الأخيرة مجال ثقافة حقوق الإنسان بمتوسط حسابي (3.99) وأهمية نسبية (85.60).

اختبار فرضيات الدراسة:

قبل البدء باختبار فرضيات الدراسة، قام الباحث بالتأكد من اعتدال توزيع بيانات الدراسة وقربها من التوزيع الطبيعي حيث استخدم اختبار الالتواء (skewness) واختبار كولمجروف – سميرنوف (K – S)، إضافة إلى التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (multi-co-linearity) وذلك باستخدام اختباري تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح به (tolerance) ويوضح الجدولان التاليان نتائج هذه الاختبارات:

جدول (4): قيم معاملات الالتواء (skewness) لدلالة التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة

المتغير	معامل الالتواء	قيمة K - S	مستوى الدلالة
ثقافة الانتماء الوطني	-.957	.150	.000
ثقافة الأنظمة والقوانين	-.988	.163	.000
ثقافة حقوق الإنسان	-.826	.153	.000
الكلي	**-.923**	**.155**	**.000**

يبين الجدول (4) أن قيم معاملات الالتواء قد تراوحت بين (-.988) لثقافة الأنظمة والقوانين، و (-.826) لثقافة حقوق الإنسان، حيث بلغ الكلي لمجالات الدراسة (-.923)، ويلاحظ أن هذه القيم تندرج ضمن المدى الطبيعي المقبول لمعاملات الالتواء والذي تقبله بعض الدراسات إذا كانت القيم محصورة بين (± 3) (Sekaran & Bougie, 2014).

كما يبين الجدول أن قيم مستوى دلالة اختبار k-s والذي يختبر فرضية أن توزيع بيانات كل متغير من متغيرات الدراسة تتوزع بشكل طبيعي، يتم قبول هذه الفرضية وذلك لأن قيم مستوى دلالة الاختبار المبينة في الجدول جميعها كانت أقل من (0.05).

جدول (5): نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح به (tolerance) بين متغيرات الدراسة المستقلة

المتغير	VIF	Tolerance
ثقافة الانتماء الوطني	1.453	0.688
ثقافة الأنظمة والقوانين	1.329	0.752
ثقافة حقوق الإنسان	1.261	0.793

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم اختبار معامل تضخم التباين قد انحصرت بين (1.261) لثقافة حقوق الإنسان، و (1.453) لثقافة الانتماء الوطني، وتشير هذه القيم إلى عدم وجود الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة وذلك لأن هذه القيم كانت أقل من القيمة (4) ما يعني أهمية كل متغير من هذه المتغيرات في الأمن المجتمعي.

أما بالنسبة لاختبار التباين المسموح به فهو عبارة عن مقلوب معامل تضخم التباين، ولذلك فإن القيم المفترض قبولها لهذا الاختبار يجب أن تكون أكبر من 0.20، ويلاحظ من

نتائج الجدول أن أقل قيمة تم الحصول عليها في النتائج كانت (0.688) وهي مرتبطة بثقافة الانتماء الوطني، وهي أكبر من القيم المرجعية التي تمت الإشارة إليها.

الفرضية الرئيسة:

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد، حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية:

جدول (6): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضية الدراسة الرئيسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	10.023	3	1.670	14.829	0.000[b]
البواقي	19.038	46	.113		
الكلي	29.060	49			

تشير قيمة f المحسوبة والبالغة (14.829) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة الأمنية في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت، وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة والبالغة (0.000) كانت أقل من القيمة (0.05). وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الرئيسة، أي يتم قبول الفرضية البديلة وهي فرضية التأثير.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لثقافة الانتماء الوطني في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

تبين قيمة المعامل (β) غير المعياري مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع، وقد بلغت قيمة تأثير ثقافة الانتماء الوطني (0.229)، وهي قيمة دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها (0.000) كان أقل من (0.05) ما يعني وجود أهمية خطية لهذا المتغير. وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة (الصفرية)، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة أي فرضية التأثير.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لثقافة الأنظمة والقوانين في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

تبين قيمة المعامل (β) غير المعياري مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع، وقد بلغت قيمة تأثير ثقافة حقوق الإنسان (0.125)، وهي قيمة دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها (0.042) كان أقل من (0.05)، ما يعني وجود أهمية خطية لهذا المتغير. وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة (الصفرية)، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة أي فرضية التأثير.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لثقافة حقوق الإنسان في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت.

تبين قيمة المعامل (β) غير المعياري مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع، وقد بلغت قيمة تأثير ثقافة الأنظمة والقوانين (0.062)، وهي قيمة دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها (0.188) كان أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود أهمية خطية لهذا المتغير. وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة (الصفرية)، وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة أي فرضية التأثير.

مناقشة النتائج

فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة فقد كانت مرتفعة، وجاء في الرتبة الأولى مجال ثقافة الانتماء الوطني، وفي الرتبة الثانية جاء مجال ثقافة الأنظمة والقوانين، في حين جاء في الرتبة الأخيرة مجال ثقافة حقوق الإنسان بمتوسط حسابي (3.99) وأهمية نسبية (85.60)، وهذا وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة.

ويتضح من هذه النتيجة بأن أفراد عينة الدراسة قد أجمعوا بأن ثقافة الانتماء الوطني التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الأكثر تأثيراً في الأمن المجتمعي، ومن الممكن تفسير هذه النتيجة تبعاً لانتشار قيم الانتماء الوطني لدى المواطنين في دولة الكويت منذ مرحلة الدراسة الابتدائية، وذلك بناءً على ما يتم تضمينه من قيم انتماء وطني في المناهج المدرسية.

من جهة أخرى، يتضح بأن أفراد عينة الدراسة قد أجمعوا بأن ثقافة حقوق الإنسان جاءت في المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي بين مجالات الثقافة الأمنية، وهو ما يمكن تفسيره بناءً على ضعف مفاهيم حقوق الإنسان في المدارس والجامعات في دولة الكويت، إذ يتم تضمين مبادئ حقوق الإنسان بشكل مبسط، الأمر الذي يجعل من عملية ترسيخ هذه الثقافة لدى فئات الشعب المختلفة، ومنهم الشباب تحديداً، عملية ضعيفة بحاجة إلى مزيد من التطوير.

وتتفق النتيجة الحالية مع ما ورد في دراسة الحمر وقفصي (2023) التي أظهرت نتائجها وجود دور توعوي أمني كبير تؤديه الوزارات لحماية الأمن المجتمعي وتعزيزه بشكل كبير. ويتضح من هذا بأن الوعي الأمني الذي يأتي من نشر الثقافة الأمنية هو دور تؤديه مؤسسات الدولة المختلفة، وليس حصراً على وزارة أو مؤسسة بعينها، إذ إن دراسة الحمر وقفصي (2023) تم تطبيقها في كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.

كما تتفق النتيجة الحالية مع دراسة ملكاوي (2020) التي أظهرت نتائجها بأن التربية الأمنية لدى الأسر والمدارس في المملكة الأردنية الهاشمية كانت مرتفعة، في حين أن تعزيز التربية الأمنية جاءت بدرجة متوسطة، وأن تضمين الثقافة الأمنية في المناهج المدرسية لا يزال ضعيفاً، وهو ما يتفق إلى حد ما مع ضعف قيم ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الكويتي، وخاصة في أوساط المدارس بمختلف المراحل الدراسية.

في حين اختلفت النتيجة الحالية مع دراسة الصبحيين والرصاعي (2018) التي أظهرت نتائجها ضعف دور المدرسة الأردنية في تحقيق الأمن المجتمعي، وأن هذا الأمن أكثر عرضة للتهديدات في حال ضعف التربية الأمنية والثقافة الأمنية في المدارس، في حين أن الدراسة الحالية أكدت على وجود دور مرتفع للثقافة الأمنية في المجتمع الكويتي، وهذه الثقافة أظهرت تأثيراً مرتفعاً في تعزيز الأمن المجتمعي في الكويت.

كذلك اختلفت النتيجة الحالية مع دراسة العمري (2014) التي أظهرت نتائجها بأن ثقافة حقوق الإنسان كانت من أبرز الأبعاد التي تؤثر في القيم الاجتماعية وتعزز الأمن المجتمعي، في حين اتفقت النتيجة الحالية مع دراسة العمري (2014) من جهة أخرى فينما يتعلق بثقافة الانتماء الوطني، إذ أكدت النتائج وجود دور مرتفع لثقافة الانتماء الوطني في تعزيز الأمن المجتمعي.

من جهة أخرى، أظهرت نتائج الدراسة وجود دور ذو دلالة إحصائية لكل من ثقافة الانتماء الوطني وثقافة الأنظمة والقوانين في تعزيز الأمن المجتمعي بدولة الكويت، في حين لم تظهر النتائج وجود دور ذو دلالة إحصائية لثقافة حقوق الإنسان في تعزيز الأمن المجتمعي

بدولة الكويت. ويتضح من هذه النتيجة بأن ثقافة حقوق الإنسان لا تزال بحاجة إلى تعزيز لدى مختلف فئات الشعب في دولة الكويت، إذ إنها لم تكن ذات تأثير معنوي في الأمن المجتمعي.

التوصيات

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، وما تم عرضه سابقاً في البحث، فقد تم التوصل إلى التوصيات الآتية:

-تضافر جهود كل المؤسسات المتخصصة بالأمن المجتمعي في دولة الكويت من أجل العمل على بناء ثقافة أمنية بين مختلف فئات الشعب، سواء في المناهج المدرسية لدى الطلبة، أو في الجامعات، أو على مستوى الوزارات المختلفة التي يمكن أن تؤدي دوراً في تعزيز الثقافة الأمنية، مثل وزارة الداخلية، ووزارة الأوقاف، ووزارة التربية.

-تضمين المناهج المدرسية منذ المراحل الدراسية الأولى لمفاهيم حقوق الإنسان، ومختلف الأبعاد والعناصر المرتبطة بهذا المفهوم، إذ إن ثقافة حقوق الإنسان هي جزء أساسي من الثقافة الأمنية بشكل عام، وهذا التعزيز لثقافة حقوق الإنسان من شأنه أن ينشئ جيلاً أكثر وعياً بالأمن وأبعاده وانعكاساته على الأمن المجتمعي.

-التنسيق الفعال والمتكامل بين الأسرة ومؤسسات الدولة من أجل نشر الثقافة الأمنية التي تعزز القيم المرتبطة بكل من الانتماء الوطني وأهميته في تماسك المجتمع، والأنظمة والقوانين وضرورتها لإنشاء مجتمع عادل، وحقوق الإنسان وأهميتها في تعزيز القيم الأمنية والثقافة التي من شأنها حماية الأمن المجتمعي.

-إجراء دراسات وأبحاث ذات صلة بالثقافة الأمنية نظراً لوجود فجوة بحثية في المكتبة الكويتية حول الأبحاث والدراسات ذات الصلة بالثقافة الأمنية في المجتمع الكويتي، وربط هذا المتغير مع متغيرات جديدة بخلاف التي تناولتها الدراسة الحالية، وذلك من أجل إثراء المكتبة الوطنية بمزيد من الدراسات ذات الصلة بالبيئة الكويتية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

-الترمذي، محمد بن عيسى. (1998). **الجامع الكبير: سنن الترمذي**، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

ثانياً: المراجع

أ. المراجع العربية

-الأسمري، فايز، (2020)، تصور مقترح لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية في ضوء أبعاد الأمن الفكري والثقافي في المملكة العربية السعودية، **مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية**، 4، 127-179.

-الحمر، حصة، وقفصي، محمد (2023)، دور التربية الأمنية في استقرار المجتمعات ونموها واستدامتها، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، 4(5)، 416-429.

-الرميحي، محمد. (1988). **التربية والأمن الاجتماعي**، منشورات جامعة الكويت، الكويت.

-زقاغ، عادل، (2011)، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، **دفاتر السياسة والقانون**، 6، 103-114.

-الصبحيين، عيد، والرصاعي، محمد، (2018)، دور المدرسة ومناهج التعليم في تحقيق الأمن المجتمعي من وجهة نظر القادة التربويين في الأردن، **مجلة دراسات**، 45(4)، 191-203.

-عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد. (2017). **البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**، ط 18، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

-العمري، صالح. (2014). **انتشار استخدام تقنيات الاتصالات الشخصية الحديثة وأثرها في القيم الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك السعود، الرياض.

-كريم، واثق، (2020)، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي: دراسة تحليلية، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، 28(10)، 247-272.

-ملكاوي، سعاد، (2020)، تصور تربوي لتعزيز التربية الأمنية في الأسرة والمدرسة في الأردن، **مجلة سناد للبحوث والدراسات التربوية والأسرية**، 1(1)، 148-174.

-وناسي، سهام، (2021)، الأمن الاجتماعي وجائحة كرونا، **مجلة الإحياء**، 21(29)، 847-864.

ب. المراجع الأجنبية

- Ghosh, R., Manuel, A., Chan, W, & Dilimulati, M. (2016). **Education and Security: A Global Literature Review on the Role of Education in Countering Violent Religious Extremism**, UNESCO Clearinghouse on Global Citizenship Education, Seoul.
- Saleh, A. (2010). Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security, **Geopolitics Quarterly**, 6(4), 228-241.
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2014). **Research Methods for Business: A Skill Building Approach**, 6th ed., John Wiley & Sons Inc., New York.
- United Nations Development Program UNDP. (1994). **Human Development Report**, Oxford University Press, London.